

تحرك عاجل

سجينة رأي تنهي إضرابها عن الطعام

بعد مرور 20 يومًا في 17 يوليو/تموز، أنهت نرجس محمدي، إحدى المدافعات الإيرانية عن حقوق الإنسان وسجينة رأي، إضرابها عن الطعام، وذلك حينما سُمح لها بإجراء مكالمات هاتفية لطفليها استغرقت 30 دقيقة. كما قد منحها المدعي العام المساعد تعهدًا مكتوبًا، يفيد بأنه سيُسمح لها بمكالمة طفليها مرة واحدة أسبوعيًا.

أنهت نرجس محمدي، إحدى المدافعات الإيرانية عن حقوق الإنسان وسجينة رأي، إضرابها عن الطعام في 17 يوليو/تموز، بعد أن مُنحت في اليوم ذاته تصريحًا بإجراء مكالمات هاتفية لمدة 30 دقيقة لطفليها التوأم البالغين من العمر تسعة أعوام. وفي رسالة مفتوحة كتبتها من داخل سجن إيفين بطهران، ونُشرت في 23 يوليو/تموز، قالت إن المدعي العام المساعد (الذي يعمل تحت إشراف المدعي العام المباشر) قد منحها تعهدًا مكتوبًا، يفيد بأنه يُمكنها إجراء مكالمات هاتفية واحدة مع طفليها أسبوعيًا. ويُذكر أنها كانت قد أُضربت عن الطعام منذ 27 يونيو/حزيران، احتجاجًا على رفض السلطات السماح لها بالتحدث إلى طفليها فقد أُضطرا إلى السفر إلى الخارج للعيش مع والدهما في 17 يوليو/تموز 2015، لعدم وجود من يرعاها داخل إيران بعد اعتقالها.

وتعاني نرجس محمدي عدة مشاكل صحية، من بينها اضطراب عصبي وتحتاج إلى رعاية طبية متخصصة ومتواصلة ولكن لا يمكن لها أن تتلقاها داخل السجن. وقد ازدادت حالتها البدنية تدهورًا، أثناء إضرابها عن الطعام. فقد نُقلت، في 9 يوليو/تموز، من سجن إيفين إلى عيادة طبية بطهران للعلاج، حيث كانت تعاني اضطرابًا في ضربات القلب وانخفاضًا شديدًا في ضغط الدم. وجهت السلطات تهديدات إلى نرجس محمدي وأمرتها بأن تُوقف إضرابها عن الطعام "لأن وسائل الإعلام المعادية تستغله"، حيث جاء ذلك كرد فعل لحالتها الصحية الآخذة في التدهور وما حظي به إضرابها عن الطعام من الانتباه على الصعيد العالمي. وأخبروها بأنها ما لم تُوقف إضرابها عن الطعام، لن يُسمح لها بالتحدث مع طفليها، إلا أنها لم ترضخ لهذا الضغط.

ويُذكر أنه قد صدر بحق نرجس محمدي حكمًا بالسجن لمدة 16 عامًا، بعدما أُدينت بثهم "تأسيس جماعة غير مشروعة" و"التجمع والتواطؤ لارتكاب جرائم ضد الأمن القومي" و"نشر دعاية مناهضة للنظام"، وذلك على أثر محاكمة جائرة في إبريل/نيسان 2016. وتقضي الآن فترة حكمًا صدر بحقها في قضية سابقة بالسجن لمدة ستة أعوام. وتستند التهم التي أُدينت بها إلى مجرد عملها في مجال حقوق الإنسان.

يُرجى الكتابة فورًا بالفارسية أو بالإنجليزية أو بالعربية أو بالفرنسية أو بالإسبانية أو بلغاتكم الأصلية:

▪ لدعوة السلطات الإيرانية إلى الإفراج عنها فورًا وبدون شروط، إذ أنها سجينة رأي، مُعتقلة لمجرد عملها السلمي

في مجال حقوق الإنسان؛



- ولحثها على ضمان السماح لها بتلقي الزيارات والمكالمات الهاتفية بانتظام من أسرتها، من بينها طفليها، وكذلك بالاتصال بأي محام يقع اختيارها عليه؛
- ولحثها على ضمان حصولها على الرعاية الطبية الكافية والمتخصصة بصفة متواصلة خارج السجن، إلى حين الإفراج عنها، وضمان حمايتها من التعرض من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والذي قد يرقى له الحرمان من الرعاية الطبية.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 12 سبتمبر/أيلول 2016 إلى:

القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران

آية الله سيد علي خامنئي

طريقة المخاطبة: سماحة القائد الأعلى

رئيس السلطة القضائية

آية الله صادق لاريجاني

طريقة المخاطبة: صاحب السعادة

ويُرجى إرسال نسخ إلى:

المدعي العام بطهران

السيد/ عباس جعفري دولت آبادي

كما يُرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلادكم. وفي حال عدم وجود أي سفارة إيرانية ببلادكم، يُرجى إرسال الرسالة عبر البريد إلى بعثة جمهورية إيران الإسلامية الدائمة لدى الأمم المتحدة على

عنوان: **The Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran to the United Nations,**

622 Third Avenue, 34th Floor, New York, NY 10017, USA. ويُرجى إدخال عناوين الهيئات

الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني طريقة
المخاطبة طريقة المخاطبة

كما يُرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. وهذا هو التحديث
السابع للتحرك العاجل UA 105/15، ولمزيد من المعلومات:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/MDE13/4401/2016/ar/>

تحرك عاجل

سجينة رأي تنهي إضرابها عن الطعام معلومات إضافية

أسفر عن إضراب نرجس محمدي عن الطعام غضبٌ عالمي، حيث نشر الآلاف من الأفراد، من بينهم ما يربو على مائة ألف إيراني، رسائل للإعراب عن التضامن معها، أثناء حملة على "تويتر" أطلقت في 11 يوليو/تموز عبر الهاشتاغ "#FreeNarges"، الذي صار في وقتٍ ما خامس أعلى الموضوعات رواجًا في منابر وسائط التواصل الاجتماعي. وأُعرِبت، في رسالةٍ مفتوحة كتبتها، عقب تحديثها مع طفلتها في 16 يوليو/تموز، عن عميق امتنانها لكل من دَعَمَ قضيتها. كما أشادت بذكر الأمهات من رفيقاتها السجينات، اللاتي حُرمن من الاتصال بأطفالهن، وكذلك بالنساء والأمهات حول العالم. وسلطت الرسالة الأضواء على ما يمر به السجناء السياسيون من الشدائد. وفيما يلي مُقتطفٌ من رسالتها:

أعلم أنني قد تسببت، خلال تلك الفترة، في العناء للعديد من الأشخاص. فقد تلقيت من الأصدقاء وبني جلدتي ورفقائي في السجن وزملائي الأعراء [في الدفاع عن حقوق الإنسان] داخل البلاد وخارجها، رسائل تزخر بما هو جميلٌ وطيبٌ وبعثت على الطمأنينة؛ وأعلنت منظمات حقوق الإنسان عن دعمها وتضامنها. ولا أجد نفسي جديرة بهذا القدر من المشاعر الطيبة أو استحققه. لذا، وبكل قلبي ووجداني، أتوجه بالشكر، وكلي إعزاز، إلى كل شخص على حدة، جعل صوت احتجاجي مسموعًا، عبر نشر كتاباته [عن قضيتي] وتعليقاته عليها ومتابعته لها. فإني شاكرة له على صداقته وأنحني له تقديرًا.

وأثناء [الإضراب عن الطعام]، أُعرِبت عن احتجاجي على ما يواجهه السجناء السياسيون وسجناء الرأي من قمعٍ وتهديدات. فتبدأ هذه القيود والضغوط التي لا تُحتمل منذ أن يُعتقل شخصٌ "متهمٌ" ويُلقى به داخل الحبس الانفرادي، وهو أمرٌ يرقى إلى ضربٍ صارخ من التعذيب النفسي (وقد اعتبرته المحكمة العليا أمرًا يتنافى مع كلٍ من القانون والدين)، كما تتضمن عقد محاكماتٍ صورية وإصدار أحكامٍ قاسية، وإيداع السجناء السياسيين داخل عنابر، تفتقر إلى ظروف المعيشة الإنسانية.

وفي هذا الصدد، يلوح في الفكر المشاق الإضافية التي تواجهها السجينات السياسيات وسجينات الرأي، فيحظر وجود هاتفٍ داخل جناح النساء بسجن إيفين، حتى وإن كانت توجد، بين الـ 27 سجينةً داخله، 17 أمًا وأربعة أمهاتٍ لديهن

أطفالٌ صغار. ومن بين هؤلاء الأمهات، اثنتان سُجنتا في الوقت الذي ترك زوجاهن أطفالهن بلا راعٍ، وإلى الآن لا تزالان محرومتين من الحصول على أي إجازة [من السجن].

ويُذكر أنه قد صدر بحق نرجس محمدي حكمٌ بالسجن لمدة 16 عامًا، عقب محاكمةٍ جائرة في إبريل/نيسان 2016 أمام الفرع 15 للـ"محكمة الثورية بطهران"، واشتملت المدة المحكوم بها على السجن لمدة عشرة أعوامٍ بتهمة "تأسيس جماعة غير مشروعة"؛ وبالسجن لمدة خمسة أعوامٍ بتهمة "التجمع والتواطؤ لارتكاب جرائم ضد الأمن القومي"؛ وبالسجن لمدة عامٍ بتهمة "نشر دعاية مناهضة للنظام". واستخدمت المحكمة المقابلات التي كانت قد أجرتها مع وسائل الإعلام العالمية، وكذلك اجتماعًا حضرته، في مارس/آذار 2014، مع كاترين آشتون مسؤولة السياسات الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي آنذاك، كـ"أدلة" على إدانتها. وفي حالة تأييد الإدانة والحكم الصادرين بحق نرجس محمدي، فسيتعين عليها أن تقضي مدةً إضافية لا تقل عن عشرة أعوامٍ في السجن لمعاقبة أخطر ما نُسب لها من تهمةٍ، وهي "تأسيس جماعة غير مشروعة"، بجانب مدة الستة أعوامٍ التي تقضيها حاليًا بموجب حكمٍ صدر بحقها في قضية سابقة. كما تواجه نرجس محمدي اتهامًا بـ"إهانة بعض الضباط في أثناء نقلها إلى المستشفى" في قضية منفصلة، حيث وُجّهت إليها تلك التهمة، بعد أن رفعت شكوى بشأن المعاملة المهينة واللاإنسانية التي تلقتها من حراس السجن، عندما نُقلت إلى المستشفى لإجراء الفحوص، بما في ذلك رفضهم للسماح لها بالحصول على استشارةٍ خصوصية لأطبائها. ومن الجدير بالذكر أن حالة نرجس محمدي الصحية بالغة الحرج؛ إذ أنها تعاني جلبةً رئوية (وهو انسداد في الوعاء الدموي الذي ينقل الدم من القلب إلى الرئتين). وكذلك، تعاني اضطرابًا عصبيًا ينجم عنه حدوث نوبات وشلل جزئي مؤقت؛ ومن ثم، فإنها تحتاج إلى رعاية طبية متخصصة ومتواصلة التي لا يمكن لها أن تتلقاها داخل السجن.

الاسم: نرجس محمدي

الجنس: أنثى

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 105/15 رقم الوثيقة: MDE 13/4578/2016 إيران
بتاريخ: 1 أغسطس/آب 2016